ظاهرة الفقر في العراق وآليات معالجتها(محافظة المثنى حالة دراسية)

ظاهرة الفقر في العراق وآليات معالجتها
(محافظة المثنى حالة دراسية)

أ.م.د. محمد حسن رشم — جامعة المثنى / العراق
د. فضيلة بوطورة — جامعة تبسة
م.م. بدر دحام عبدالله — وزارة التربية / العراق

المستخلص

يعد الفقر واحد من المشاكل العالمية التي تعاني منها معظم الدول في العالم، فهو لا يقتصر على الدول الفقيرة فحسب وإنما هو موجود في الدول المتقدمة أيضاً ولكن على نطاق ضيق بالمقارنة مع مجتمع دول العالم الثالث، لذا فان ظاهرة الفقر لا يخلو منها أي مجتمع من مجتمعات العالم، ولهذه الظاهرة انعكاسات خطيرة على مجتمع والفرد بشكل عام ، ومن ابرز هذه الانعكاسات هي استشراء مظاهر الفساد وتعميقه في المجتمعات ، كما أن الحاجة قد تدفع الفرد الى اللجوء للطرق والأساليب غير مشروعة من اجل تأمين لقمة العيش ، ويعود سبب ذلك الى تزايد حالة الحرمان في كافة المجالات للمجتمع (الصحة، والتعليم، والإسكان، بالإضافة الى استهلاك اقل للمواد الغذائية). وتأتي أهمية هذا البحث هو الى توضيح المفاهيم النظرية للفقر من جهة ومحاولة بيان واقع الفقر في العراق واسبابه، واستقصاء وضع الفقر والفقراء محافظة المثنى تحديدا باعتبارها من اكثر المحافظات العراقي فقرا، ومعرفة مستويات الحرمان فيها في مختلف المجالات وتشخيص أسبابه ، وصولاً الى وضع بعض المقترحات التي يمكن من خلالها أن تحد من ظاهرة الفقر والحرمان في المحافظة.

Abstract :

Is one of poverty from the global problems that most states experiencing in the world, it is not limited to poor countries only but it is present in the developed countries as well, but on a small scale compared with the community Third World countries, so the phenomenon of poverty is not without which no community of communities the world, but this phenomenon is serious repercussions on society and the individual in general, and the most prominent of these reflections is the rampant corruption and deepen in the communities, and the need may drive an individual to resort to ways and methods unlawful for a living insurance, due largely to the increasing state of deprivation in all areas of the communities(health, education, and housing, as well as to less consumption of food). The importance of this research is to clarify the theoretical concepts of poverty on the one hand and try to explore the development of poverty and the poor in Iraq and in the province of Muthanna , and find out the levels of deprivation in various fields and diagnose its causes, down to put some proposals in which they can limit the phenomenon of poverty and deprivation in the province

مقدمة

الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية متعددة الأشكال والأبعاد وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع مع التفاوت الكبير في حجمها وطبيعتها والفئات المتغيرة منها وبالرغم من التفاوت في تحديد مفهوم الفقر ومعاييره الا أن المشترك الواضح بين جميع مفاهيم الفقر هو اتخاذها من الحرمان النسبي لشريحة من المجتمع منطلقا لها، ويعد دليل الفقر البشري الذي يعتمد في قياس ظاهرة الفقر على مؤشرات التقارير السنوية التي يصدرها البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة والذي يعد من أهم الجهات في قياس تلك الظاهرة، لذا فأن ظاهرة الفقر بدأت تتطور من حيث المفهوم فقد انتقلت من كونها تنطلق من نقص الدخل كمؤشر لها الى النقص في توفير الاحتياجات الأساسية لمعيشة الإنسان الى المفهوم الحديث الذي يفسر الفقر بأنه النقص في قدرة الحصول على الحاجات الأساسية.

وتعاني الكثير من الشرائح الاجتماعية في العراق من انخفاض المستوى المعاشي والحرمان من ابسط الخدمات الصحية والتعليمية وغيرها مما يجعلها من بين الدول التي تعاني من ظاهرة الفقر بالرغم من انها تعد من جهة اخرى من بين اكبر الدول المصدرة للنفط.

ومحافظة المثنى التي تعد ثاني اكبر محافظة عراقية من حيث المساحة والاقل في اعداد السكان مقارنة بباقي محافظات البلد إذ يبلغ عدد سكانها 810000 فرد تعاني من ازمة اقتصادية مركبة فهي تعاني من ارتفاع معدلات الفقر فيها كذلك فانها تعاني وكباقي محافظات العراق من قلة التخصيصات المالية نتيجة انخفاض اسعار النفط العالمية وشح الموارد المتاحة للحكومة الاتحادية الامر الذي زاد الامر سوء مع تزايد اعداد السكان فيها وتزيد اعداد الباحثين عن فرص عمل.

أهمية البحث

تنطلق أهمية البحث من تسليط الضوء على ظاهرة الفقر في العراق بصورة عامة وفي محافظة المثنى بصورة خاصة والبحث في أسباب استمرار تلك الظاهرة وذلك من خلال تحليل اسباب الفقر في العراق وتحليل مستويات المعيشة والحرمان والحاجات الأساسية التي تفتقدها محافظة المثنى بالمقارنة مع المحافظات الأخرى ومدى نجاح استراتيجية الحد من الفقر في تحقيق أهدافها العامة.

مشكلة البحث

تعدد الأسباب والأبعاد المختلفة التي تقف وراء ظاهرة تفاقم الفقر أدى إلى تعدد وجهات النظر للتخفيف منه، فمشكلة الفقر والحرمان ذات تأثير سلبي على الحياة اليومية للسكان والتي تضمنت المؤشرات المستخدمة لقياس مؤشرات الحرمان(الصحة، والتعليم والسكن ،والبنى التحتية) وتحديد واقع الفقر في العراق وواقع الفقر للأسر في محافظة المثنى ومقارنته مع المستوى الوطني العام.

هدف البحث

يهدف البحث الى التعرف على الحقائق الآتية :

- التعرف على مفاهيم ودلالات الفقر البشري وفق المؤشرات(الحرمان).
- اعطاء تصور عن واقع الفقر في العراق واسبابه.
- إعطاء صورة واضحة عن واقع الفقر في محافظة المثنى مع عرض لأبعاد الفقر والعوامل التي ساهمت في اتساعه.
- وضع آليات ومعالجات الفقر والحرمان من الناحية الاقتصادية والاجتماعية في محافظة المثنى وذلك باستخدام التخطيط لاستدامة النمو.

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها ان السياسات الاقتصادية الخاطئة في العراق وانتشار الفساد الاداري والمالي ادى الى ارتفاع نسبة الفقر في العراق اضافة الى إن التوزيع غير المتكافئ للموارد المالية في الموازنات العامة جعل محافظة المثنى تحتل المراتب الأولى في مستويات ((الفقر والحرمان والبطالة والبنى التحتية)) من بين المحافظات العراقية الأخرى، وهذا مما ينتج أثار سلبية على المجتمع بصورة عامة.

منهجية البحث

اتخذ البحث أسلوب دراسة الحالة إذ يجمع بين الإطار النظري والتحليلي الذي يعتمد على البيانات والمؤشرات المتعلقة بموضوع البحث وبالاعتماد المنهج الاستقرائي لتحليل أسلوبه.

هيكلية البحث

من أجل تحقيق أهداف البحث قسم البحث الى أ ربعة مباحث هي:

المبحث الأول: مفهوم الفقر ومنهجيات قياسه

المبحث الثاني: واقع الفقر في العراق واسبابه

المبحث الثالث: واقع الفقر في محافظة المثنى

المبحث الرابع: آليات معالجة الفقر في محافظة المثنى.

المبحث الأول: مفهوم الفقر ومنهجيات قياسه

أولا:مفهوم وأسباب الفقر

1 - الإطار المفاهيمي للفقر

يعد الفقر مشكلة عالمية وظاهرة اجتماعية ذات امتدادات اقتصادية وانعكاسات سياسية وبيئية متعددة الأشكال والأبعاد، وهي ظاهرة لا يخلو منها أي مجتمع من المجتمعات لكن تكون مختلفة بدرجات من التفاوت في الحجم والطبيعة والمصدر فيختلف مفهوم الفقر باختلاف البلدان والثقافات والأزمنة ولا يوجد اتفاق دولي حول تعريف الفقر، نظرا لتداخل العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تشكل ذلك التعريف وتؤثر عليه، ألا انه هناك اتفاق بوجود ارتباط بين الفقر والإشباع من الحاجات الأساسية المادية أو غير المادية، وعليه فهناك اتفاق حول مفهوم الفقر على انه حالة من الحرمان المادي الذي يترجم بانخفاض استهلاك الغذاء كما ونوعا وتدني الوضع الصحي والمستوى التعليمي والوضع السكاني وفقدان الضمانات ومواجهة حالات العصية كالمرض والإعاقة والبطالة وغيرها، وللحرمان المادي انعكاسات تتمثل بأوجه أخرى للفقر كعدم الشعور بالأمان وضعف القدرة على اتخاذ القرارات وممارسة حرية الاختيار ومواجهة الصدمات الخارجية والداخلية .

عرف البنك الدولي الفقر على انه (عدم القدرة على تحقيق الحد الأدنى من مستوى المعيشة) أي عدم قدرة الفرد على تحقيق مستوى معين من المعيشة المادية يتمثل بالحد الأدنى المعقول أو المقبول في مجتمع ما من المجتمعات في حقبة زمنية معينة (1) .

كما في قواميس علم الاجتماع عرف الفقر(بأنه مستوى معيشي منخفض لا يفي لاحتياجات الصحية والمعنوية للفرد أو مجموعة من الأفراد) أي (انه مستوى الدخل الذي لا يمكن دونه تحمل تكاليف الحد الأدنى للغذاء الكافي والضرورات الحياتية من مأوى ولباس وصحة ونقل)(2).

وفي تعريف أكثر شمولا للفقر الذي يعاني منه السكان هو أكثر بكثير من مجرد نقص في الدخل مثلما عرفه البنك الدولي، بل يمثل سلسلة متصلة من حلقات الحرمان والتي تشمل سوء الحالة الصحية وتدني مستوى التعليم والافتقار الى الحصول على الخدمات الاجتماعية الأساسية والتغذية وظروف السكن، والتجهيزات المترلية المستدامة وإعاقة فرص مشاركة المواطنين في العمليات التي تؤثر على حياقم، بذلك أن يعرف الفقر على انه (ظاهرة معقدة ذات أبعاد متعددة اقتصادية واجتماعية وسياسية)(3) . فالفقر بأنه " وضع أنساني قوامه الحرمان المستمر أو المزمن من الموارد ، والقدرات ، والخيارات ، والأمن ، والقدرة اللازمة على التمتع بمستوى معيشي لائق وكذلك من الحقوق المدنية والثقافية والاقتصادية والسياسية والاجتماعية الأخرى" [4] ، وبالنظر الى جميع هذه العوامل يمكن أن نحدد صورة كاملة عن الفقر بدلا من قياس حجم الدخل فقط .

2 - أسباب الفقر

نجد أن أهم أسباب الفقر تندرج تبعاً لأسباب أو أبعاد رئيسية تعتبر ذات تأثير قوي على الفرد والمجتمع ككل وهي على النحو الاتي (5) :-

أ. البعد السياسي : أن عدم توفر الاستقرار السياسي يولد السياسات الخاطئة والمعتمدة في بعض الدول تؤدي أثراء مناطق معينة وتهميش مناطق أخرى في أي بلد ما، وبالتالي يظهر الفقر في هذه المناطق.

ب. البعد الاقتصادي : يتعلق هذا البعد بالتقلبات والتحديات الاقتصادية وعدم استغلال الثروات والإمكانات المتاحة(مثل النفط ،الزراعة، الأنهار) بالشكل الصحيح.

ج. البعد الاجتماعي : حيث يعد البيئة الخصبة لظهور الفقر لأنه يسهم بوضع خطوط حمراء في التعاطي مع معطيات الحياة ومواردها حيث يعد الفقراء أكثر المشكلات المترتبة على هذه الأبعاد هو(كتدني مستويات الدخل وسوء التغذية وقلة فرص التعليم وارتفاع مستويات البطالة بالإضافة انتشار الجريمة المنظمة).

وهنالك عوامل اخرى:

- سوء إدارة الموارد والتدهور البيئي.
- عدم نجاح خطط التنمية، وفشل الإصلاحات الاقتصادية الكلية للسوق.(6)
- أعباء الحروب والنزاعات.
- الكوارث الطبيعية.
- التهميش أو التمييز ضد فئات معينة في المجتمع كالمرأة وسكان الريف.

ثانيا: مؤشرات الفقر

هناك العديد من المؤشرات التي يمكن من خلالها قياس ظاهرة الفقر وهي لا تقتصر على مؤشر الدخل فقط بل هناك العديد من المؤشرات التي يمكن خلالها قياس تلك الظاهرة، وبما أن ظاهرة الفقر ليست واحدة في كل المجتمعات بل هي تختلف من مجتمع إلى أخر حسب درجة تقدم وتطور المجتمعات وتبعا لذلك فان أسلوب القياس يتطور بتطور المفهوم وتبعا لذلك تتطور مؤشرات القياس (7) . وبصورة عامة يمكن تصنيف معايير قياس الفقر إلى ثلاث مجموعات:

1- معيار نقدي للفقر

يحسب الفقر النقدي (المادي) مقاسا بالنقود من بيانات على مستوى الأسر مأخوذ من مسوح الدخل أو الأنفاق وفي هذا الجانب يتركز الاهتمام على فقر(الأنفاق أو الاستهلاك)، وهو الأكثر شيوعاً والقياس الدقيق للفقر المادي مقاسا بالنقود في البلدان النامية(8). والذي يعتبره البنك الدولي قياس مستوى المعيشة، وهناك أكثر من طريقة لتحديد الحد الأدنى لمستوى المعيشة أو ما يعرف بخط الفقر.

أ- خط الفقر: ويقصد بخط الفقر بأنه الحالة التي لا يستطيع فيها الإنسان عبر التعرف بدخله، الوصول الى إشباع الحاجات الأساسية المتمثلة (بالغذاء والمسكن والملبس والتعليم والصحة) (9) .

ب- الفقر النسبي : والذي يتضمن محتوى مكاني فيكون الأفراد أو الآسر فقراء نسبة الى إفراد في مواقع جغرافية أخرى، كأن يكون بين دولة وأخرى أو إقليم وأخر أو بين الريف والمدينة، وقد يتضمن الفقر النسبي محتوى زماني أي يكون الأفراد والأسر فقراء بالقياس لمدة زمنية سابقة لنفس المجتمعات. وقد ينظر للفقر النسبي على انه حرمان نسبي يتمثل في وضع العوائل الفقيرة عملياً والمستبعدة من أنماط المعيشة الاعتيادية والأعراف والفعاليات، وهكذا يضم المجتمع أفراد

محرومين وغير محرومين، والقسم الثاني من الأفراد يمارسون نمطاً معيشياً يؤطر مفهوم الانتماء الى المجتمع وان الفقراء يعيشون خارج أطار هذا المجتمع (10) .

ج- خط الفقر الدولي : يستخدم هذا الخط لأغراض المقارنات الدولية من خلال خطين للفقر يتم تقسيم المجتمع الى من يقع أنفاقهم دون الخط (الفقراء) ومن يقع أنفاقهم فوق الخط (غير فقراء)، يعادل خط الفقر الأول (دولار/يوم) ويعد بذلك معيارا لقياس الفقر في اشد بلدان العالم فقرا، وبالتالي فهو يمثل خط الفقر المدقع. أما الخط الثاني فيعادل دولارين /يوم، ويمثل خط الفقر الأوسط لكل البلدان النامية(11). وعلى ضوء ذلك يقوم البنك الدولي بنشر بيانات تقييم العملة لمعظم بلدان العالم بما يعادل القوة الشرائية للدولار باستخدام السلة الغذائية وغير الغذائية.

د- حجم الفقر وعمق الفقر: يقاس من خلاله مستوى الفقر بمقاسين رئيسين هما حجم الفقر وعمق الفقر(فجوة الفقر) يمثل حجم الفقر نسبة الأفراد الذين يقعون تحت مستوى خط الفقر، أي نسبة الأفراد الذين يستطيعون تأمين حاجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية(12). أما فجوة الفقر تفيد في معرفة مستوى ابتعاد الأسر عن خط الفقر ويحسب من خلال جمع حالات الفرق في مستويات الفقراء عن خط الفقر مقسوم على عدد السكان الكلي، ويستخدم قياس فجوة الفقر لتحديد الموارد اللازمة لانتشال الفقراء كي يتحولوا من مستوى خط الفقر الى ما فوق ذلك المستوى.

2.معيار غير نقدي لقياس الفقر

تركز المعايير غير المالية على قياس الناتج وليس الدخل وهي تقيس الفقر وفقا للأوجه غير الاقتصادية للرفاه، على غرار الصحة والتعليم والبيئة والتمكين والمشاركة، وتشكل معدلات الوفيات ومعدلات الالتحاق بالمدارس والوصول الى المياه المحسنة والمشاركة في الانتخابات العامة كلها أمثلة على تلك المؤشرات فان استخدام مؤشر واحد من تلك المؤشرات، لا يكفي لتغطية أبعاد مهمة للفقر على سبيل المثال معدلات الالتحاق بالمدارس لا تدل على المشاركة في الحياة المدنية أو السياسية (13).

3.قياس الفقر متعدد الأبعاد

يتناول دليل الفقر متعدد الأبعاد الذي يعتمده البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة (UNDP) العجز وشدة المحرومية في مجالات الصحة والتعليم ومستويات المعيشة والحرمان البيئي وهو يجمع في القياس بين عدد المحرومين وشدة الحرمان. وفي مجال الحرمان البيئي يتناول المقياس قلة الحصول على الوقود المحسن، ويعتبر هذا المقياس إضافة جديدة لدليل الفقر متعدد الأبعاد. ولمعرفة قيمة دليل الفقر متعدد الأبعاد من خلال حاصل ضرب مقياسين: نسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد الى مجموع السكان وشدة الفقر أو(نطاقه). فنسبة السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد تساوي (14) .

$$H=\Sigma B/\Sigma P$$

حيث أن:

ΣB= مجموع عدد السكان الذين يعانون من الفقر متعدد الأبعاد.

Σp= مجموع السكان الكلي.

المبحث الثاني: واقع واسباب الفقر في العراق

يعد الفقر في العراق من الظواهر القديمة التي عانى منها على مر العصور بالرغم من وجود فترات تاريخية مر بها المجتمع العراقي اتسمت بنوع من الرخاء، الا ان ذلك عادة لا يدوم بسبب العديد من المتغيرات المتشابهة التي مر بها هذا المجتمع والتي يقف في مقدمتها الحروب والصراعات التي عصفت به على مر الازمنة من تاريخه القديم والحديث، اضافة الى

السياسات الاقتصادية الخاطئة التي اتبعت خلال الفترات الزمنية المختلفة والتي ولدت هدرا كبيرا في موارده الاقتصادية وخلقت تفاوتا واسعا بين طبقاته الاجتماعية وعززت وبشكل كبير من ظاهرة الفقر فيه وحرمت شرائح واسعه فيه من ابسط الاحتياجات الأساسية للمعيشة.

فموضوع الفقر يعد احد أهم التحديات التي رافقت المسيرة التنموية في العراق خلال العقود الأربعة الأخيرة والتي باتت تضرب في عمق البنى المؤسساتية وتهدد النسيج الاجتماعي، وبسبب طبيعة الأوضاع والسياسات والمتغيرات التي يشهدها المجتمع العراقي فانه لم يأخذ المساحة المناسبة في الجهد التنموي فدخول العراق الحرب مع إيران في ثمانينات القرن الماضي وتفاقم الوضع بشكل اكبر بعد حرب الخليج وفرض العقوبات على العراق كما ازداد الوضع سوءا بسبب الأزمات التي رافقت تغيير الوضع السياسي بعد 2003/4/9 وما صاحبها من مظاهر العنف والإرهاب وتدمير البنى المؤسساتية كلها فاقمت من مظاهر الفقر فيه، عاضد ذلك تبني سياسات اقتصادية خاطئة وفساد مالي قل نظيره في التاريخ إذ ولد مافيات فساد كبيرة تتغذى على المال العام الى جانب شرائح اجتماعية كبيرة تعاني من فقر مقدع بل يعيش جزء كبير منها دون خط الفقر المؤشر عالميا.

أولا: واقع وطبيعة الفقر في العراق

كما تم الاشارة اليه لقد عانى الاقتصاد العراقي كثيراً من وطأة الظروف القاسية التي لازمته طوال أكثر من اربع عقـــود والتي أنهكت قواه وحمّلته أوزار الحروب المدمرة والعقوبات الاقتصادية الشاملة التي فرضتها الأمم المتحدة لمدة 13 عامـــاً (1990-2003) وما ترتب عليها من ديون وتعويضات تحمل أعباءها الجيل الحالي وستتحمل الأجيال في المستقبل هي الأخرى تبعاتها وتبعات أخرى كثيرة وفرص ضائعة. كما ان الظروف التي حملها التغيير في عام 2003 والتي تمثلت بتدمير بناه التحتية والوضع الامني المتدهور والسياسات الاقتصادية الخاطئة وانتشار ظاهرة الفساد الاداري والمالي والاعباء المالية الخاصة بالتجهيزات العسكرية وبالاخص بعد سقوط مدينة الموصل في عام 2014 بيد التنظيمات الارهابية وبروز ظاهرة النازحين كل ذلك زاد من التفاوت في توزيع الدخل وادى الى اتساع دائرة الفقر في العراق.

وقد ترك الفقر في العراق آثاراً سياسية واقتصادية واجتماعية واسعة أهمها(15)

أ- انتشار الأمراض والأوبئة بسبب النقص الحاصل في الغذاء والافتقار للعناية الصحية.

ب- تزايد معدلات العاطلين عن العمل وتفشي ظاهرة البطالة.

ج- انتشار الأمية وتدني نسبة التسجيل في مختلف مراحل التعليم.

ت- تزايد حالات سوء التغذية الحاد (الهزال) وسوء التغذية العام (نقص الوزن) وسوء التغذية المزمن (التقزم) وخصوصاً للأطفال الذين تقل أعمارهم عن خمس سنين.

وقد اشار المسح الاجتماعي والاقتصادي للأسرة في العراق (2012) الذي أجراه الجهاز المركزي للإحصاء وهيئة احصاء اقليم كردستان كوردستان وبدعم فني من البنك الدولي الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق (16) الى العديد من المؤشرات الخاصة بتحديد مستوى الفقر في العراق والجدول (1) يبين جزء من تلك المؤشرات:

ظاهرة الفقر في العراق وآليات معالجتها(محافظة المثنى حالة دراسية)

جدول رقم(01): مؤشرات الفقر والتفاوت حسب المحافظات

المحافظة	نسبة الفقر			فجوة الفقر			مربع فجوة الفقر			معامل جيني		
	ريف	حضر	المجموع	ريف	حضر	المجموع	ريف	حضر	المجموع	ريف	حضر	المجموع
المثنى	73	29.1	52.5	23.8	6.6	14.4	9.6	2.3	5.5	24.5	26.6	26.4
القادسية	63.7	38.2	44.1	18.8	8.7	12.4	7.4	3.2	4.9	24.0	26.2	28.4
ميسان	61	27.8	42.3	17.9	5.2	11.8	7	1.5	4.5	24.2	28.7	28.6
ذي قار	60.2	32.0	40.9	20.2	6.5	10.2	8.8	2.0	3.7	28.3	26.3	29.4
نينوى	44.9	27.7	34.5	10.9	6.0	8.0	3.7	1.8	2.6	26.8	28.2	28.1
واسط	32.8	21.3	26.1	9	4.8	6.5	3.6	1.7	2.5	28.4	28.7	29.1
ديالى	25.4	10.1	20.5	4.8	1.6	4.0	1.4	.4	1.1	24.7	27.2	26.6
صلاح الدين	25.2	15.2	16.6	5.3	2.5	3.1	1.6	.6	1.0	26.8	25.7	26.9
الانبار	21.1	11.1	15.4	4.2	1.9	2.7	1.3	.5	.8	27.7	25.5	22.8
البصرة	20	6.4	14.9	2.8	1.2	2.8	0.6	.3	.8	23.3	26.0	24.4
بابل	19.6	13.7	14.5	4.1	2.5	2.6	1.2	.7	.7	26.5	23.8	25.9
كربلاء	18.7	9.7	12.4	3.3	1.8	2.0	0.8	.5	.5	21.7	26.7	24.0
بغداد	18.2	12.4	12.0	3.9	1.6	2.0	1.2	.3	.5	22.5	22.6	27.4
النجف	15.4	6.1	10.8	2.8	1.2	1.7	0.7	.3	.4	23.9	25.3	27.2
كركوك	12.5	12.3	9.1	1.8	2.1	1.7	0.4	.5	.4	20.7	25.3	26.0
دهوك	10.5	4.1	5.8	1.7	.7	.9	0.4	.2	.2	27.2	26.3	27.1
أربيل	9.3	2.4	3.6	1.3	.3	.5	0.3	.1	.1	25.0	27.7	28.2
السليمانية	4.8	1.4	2.0	1	.3	.4	0.3	.1	.1	25.0	25.5	25.7
المجموع	**30.7**	**13.5**	**18.9**	**7.6**	**2.5**	**4.1**	**2.7**	**.7**	**1.4**	**27.8**	**28.9**	**29.5**

المصدر :نتائج تحليل الفقر بالاعتماد على نتائج المسح الاجتماعي والاقتصادي / الجهاز المركزي للإحصاء /2012

أظهرت مؤشرات الفقر في العراق لسنة 2012 إن نسبة الفقر في العراق بلغت18.9% وان الفقر يتركز في الريف بدرجة أعلى من الحضر حيث بلغت نسبة الفقر فيهما 30.7 % و 13.5% على التوالي، كما بينت مؤشرات الفقر إن حجم الأسرة لفئة الفقراء بلغ 9.25 فردا في حين بلغ لفئة غير الفقراء 6.3 فرداً.

كما أظهرت المؤشرات ان نسبة الافراد الذين يقعون تحت خط فقر الغذاء (خط الفقر المدقع، والذين يقل انفاقهم الشهري عن 50473 دينار) قد بلغت 0.9 % .

ويصنف ما يقرب 6.4 مليون من مجموع سكان العراق الذين يزيد عددهم عن 34 مليون نسمة ضمن فئة الفقراء، ويعيش حوالي 3.3مليون شخص من السكان الفقراء في المناطق الريفية وحوالي (3.1) مليون شخص في المناطق الحضرية.

وتعتبر فجوة الفقر في العراق البالغة 4.1% منخفضة للغاية مقارنة بالعديد من الدول الاخرى وتزيد فجوة الفقر لسكان الريف البالغة % 7.6 على ثلاث مرات نسبتها لسكان الحضر 2.5% ولا يعني هذا ان هنالك نسبة أعلى من سكان الريف من الفقراء فحسب .بل يعني أيضا ان سكان الريف نسبياً هم أكثر فقراً.

ويعتبر خط الفقر الرسمي في العراق البالغ 105500 ديناراً والمستند الى إنفاق وحاجات السكان الفعلية، هو الاكثر فائدة لتحليل أسباب ونتائج الفقر في العراق. وتبلغ كمية الموارد التي يمكنها، من حيث المبدأ، ان ترفع كل فرد فقير الى مستوى خط الفقر تماما، أي تملأ فجوة الفقر، 2.2 مليار دولار سنوياً فقط، على اية حال يجب ان لا يفسر هذا المبلغ على انه الموازنة المطلوبة للقضاء على الفقر حيث ان الاستهداف التام للفقراء غير ممكن ابداً.

واظهرت النتائج كما مؤشر في الجدول (1) ان محافظة المثنى هي الافقر من بين محافظات العراق حيث بلغت النسبة فيها 52.5%يليها محافظة القادسية حيث بلغت النسبة فيها % 44.1 ثم محافظة ميسان بنسبة 42.3%. في حين ظهرت أوطأ معدلات الفقر في العراق في اقليم كردستان الذي يضم محافظات الثلاث دهوك، اربيل، السليمانية إذ كانت نسبة الفقر في تلك المحافظات على التوالي 5.8 %، 3.6%، 2%.

ومن مؤشرات الفقر الاخرى هو مؤشر التعليم فقد بلغت نسبة الأمية للفئة العمرية 10 سنوات فأكثر بين فئة الفقراء 27.2 % في حين بلغت بين فئة غير الفقراء 16.8% ،كما بلغ معدل عدم الالتحاق بالمدرسة الابتدائية بين فئة الفقراء للفئة

العمرية (6-11) سنة 20.5% في حين بلغ هذا المعدل بين فئة غير الفقراء 9.2 %، كما بلغ معدل عدم الالتحاق بالمدرسة المتوسطة بين فئة الفقراء للفئة العمرية (12- 14) سنة نسبة36.3 % في حين بلغ هذا المعدل لنفس الفئة من غير الفقراء 18% .والمؤشر الاخر للفقر هو مؤشر البطالة فقد بلغ معدل البطالة للأفراد البالغين من عمر 15 سنة فأكثر(بين فئة الفقراء) 14.5 %

كما أظهرت النتائج إن متوسط دخل الفرد الشهري لفئة الفقراء بلغ 94 ألف دينار في حين بلغ متوسط دخل الفرد لفئة غير الفقراء 284 ألف دينار.

وقد زادت نسبة الفقر في العراق وحسب احصائيات وزارة التخطيط العراقي في النصف الاول من العام 2016 حتى وصلت الى 23% اي ان 6 ملايين عراقي يعيشون تحت خط الفقر واعزت الوزارة سبب ذلك الى تراكم عقود غابيت عنها خطة التنمية الاقتصادية وعدم تحديد شريحة الفقراء بصورة دقيقة لاستهدافهم بالسياسات التي من الممكن اتخاذها كأسلوب للتخفيف من حدة الفقر.

وعاضد ذلك نزوح اكثر من 4 ملايين مواطن هربا من بطش داعش والمجموعات الارهابية الامر الذي افقدهم مصدر دخلهم الحقيقي بسبب عملية النزوح، كما ساعد على توسع ظاهرة العشوائيات حيث تشير الاحصائيات الى وجود اكثر من 1500 عشوائية يقطنها بحدود 2.5 مليون مواطن اي ما يشكل 7% من سكان العراق و يؤشر خلل في الهيكل السكاني للفقراء.

ثانيا: اسباب تطور ظاهرة الفقر في العراق

أن تحليل الأسباب الاقتصادية والاجتماعية لظاهرة الفقر تعتبر من القضايا الهامة لتفسير المشكلة واقتراح الحلول الملائمة لها والسياسات التي تُسهم في خفض نسبة الفقر . ولذلك تهدف هذه الفقرة من البحث الى استقصاء الاسباب الحقيقية لظاهرة الفقر في العراق والتي يمكن تلمسها مما يأتي:

1. الاختلالات الهيكلية المتأصلة في الاقتصاد العراقي باعتباره اقتصادا ريعيا يعتمد في ايراداته على تصدير النفط والتي تتعرض باستمرار الى تقلبات بالاسعار وما يتركه من اثار سلبية على الناتج المحلي الاجمالي وهذا يؤدي بالتالي الى تدهور معدل دخل الفرد وانتشار ظاهرة الفقر والبطالة.

2. عدم الاستقرار السياسي والمالي في العراق نتيجة للحروب الداخلية والخارجية التي خاضها النظام السابق خلال عقدي السبعينات والثمانينات من القرن الماضي والمتمثلة بحرب الشمال مع الاكراد والحروب مع الدول المجاورة ايران والكويت والتي أدت إلى تباطؤ حركة التنمية الإقتصادية في البلاد وشلها تماما وأظهرت عسكرة واضحة للاقتصاد.

3. العقوبات الاقتصادية التي فرضت على العراق في تسعينات القرن الماضي والتي استمرت لقرابة الثلاثة عشر عاما والتي انهكت الاقتصاد العراقي وفاقمت أزمة الفقر فيه إذ تدهورت الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وتراجعت بشكل حاد الاوضاع المعيشية والحياتية الامر الذي وسع الفجوة بين الاغنياء والفقراء، واوقع الضرر على الفئات الدنيا وعلى الفئات ذات الدخل المحدود، والتي عانت اكثر من غيرها من مشكلات الفقر وآفاته فقد كان الانخفاض في دخلها شديداً ووصل إلى أقل من ربع ما كان عليه في الثمانينيات (17).

4. تحول مناطق في العراق من مناطق زراعية منتجة الى اراض صحراوية قاحلة مما دفع الناس الى الهجرة الى المدن التي لا تستطيع استيعاب هذه الاعداد الهائلة من الايدي العاملة لقلة الفرص فيها.

5. إنتشار الجهل والأمية الذي شمل قطاعات واسعة من الشباب والنساء الذين تركوا الدراسة أما لغرض إكمال الخدمة العسكرية والولوج في ميدان العمل بالنسبة للشباب وعدم القدرة على تغطية التكاليف المرافقة لعملية، وكذلك سيادة النظرة الخاطئة من عدم جدوائية الدراسة ونيل الشهادات العلمية مما أفرز العديد من الشباب الذين لا يمتلكون الشهادات العلمية التي تمكنهم من الحصول على الوظائف وتأمين مصادر العيش لهم ولعوائلهم.

6. تدهور الاوضاع الامنية وبروز ظاهر التهجير الطائفي بعد التغيير في 2003 والذي شمل عدد كبير من العوائل العراقية من شتى الطوائف وفي مناطق مختلفة من العراق تسبب ذلك بمعانات كبيرة وقاسية لتلك العوائل ، وبالتالي زيادة نسبة الفقر الذين بعد ان خسرت تلك العوائل الملكية من اغراض ومنازل وممتلكات اخرى واعمال يعتاشون عليها، فاستوطنوا الخيام التي نصبت لهم في الأماكن المقفرة من ضواحي المدن بعيدين عن كل مصادر الخدمات ومستلزمات العيش مما أوجد كوارث إنسانية تتهدد تلك العوائل وقد عاضد ذلك سقوط الموصل وعدد من المدن العراقية بايدي داعش مما زاد من اعداد النازحين ومعاناتهم.

7. تفشي ظاهرة الفساد الإداري والمالي الذي بات يزعزع كيان الدولة من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ، والتي تتمثل بالاختلاسات الضخمة التي تأخذ من المال العام وتذهب إلى الحسابات الشخصية للمسؤولين الحكوميين ، وبالتالي تركز الأموال الضخمة في أيد فئة قليلة من المجتمع ، وحرمان الأكثرية من الناس من الخدمات الضرورية من الماء والكهرباء والمشتقات النفطية على أنواعها وبالتالي إثقال كاهل المواطن العراقي في سبيل الحصول على تلك المستلزمات بأسعار باهضه مما أضاف أعباءً جديدة على أعبائه كاعتماد أغلب العوائل على كهرباء المولدات وشراء المشتقات النفطية بأعلى الأثمان).

8. تركيز الحكومة العراقية على النواحي الأمنية والعسكرية و إهمال المشاكل الاقتصادية التي يعاني منها المجتمع من غلاء الأسعار بصورة عامة وصعوبة الحصول على الوظائف ، وكذلك أنهيار الصناعة الوطنية الذي أصاب الكثير من المصانع و المعامل بالشلل نتيجة منافسة الكثير من البضائع الأجنبية التي غزت الأسواق العراقية (18).

9. الانخفاض الكبير في اسعار النفط منذ منتصف عام 2014 وتوقف تنفيذ مئات المشاريع في مختلف المحافظات بسبب قلة الايرادات المتأتية من تصدير النفط فاقم من مشكلة الفقر بسبب فقدان للكثير من العاملين بتلك المشاريع لفرص العمل وانضمامهم الى طوابير العاطلين.

ثالثا: الاليات الحكومية لمعالجة الفقر

تعد المحاولات الحكومية لحل مشكلة الفقر في العراق محاولات ذات حلول ترقيعية لا ترتقي الى مستوى المشكلة ولا تعبر عن جدية واضحة لحلها وكل ما يجري هي محاولات للتعامل مع اعراض المشكلة من خلال تقديم المساعدات دون البحث عن حلول جذرية من لمعالجة مسببات هذه المشكلة، مع ان هنالك مبادرة من الحكومة لتخفيف الفقر فقد انجزت وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي الاستراتيجية الوطنية للتخفيف من الفقر والمعدة من قبل اللجنة العليا لسياسات التخفيف من الفقر -في العراق للسنوات2010 -2014 في العراق والتي تضم في عضويتها عدد من السادة أعضاء مجلس النواب ووكلاء الوزارات والمستشارين والمدراء العامين من الحكومة الاتحادية وحكومة إقليم كردستان، وتهدف الاستراتيجية إلى تخفيف الفقر من 23 %إلى % 16 خلال سنة 2014 من خلال التالي:(19):

1. تقليص معدل الفقر بنسبة 16% على المستوى الوطني، أي تخفيض عدد الفقراء من 7 إلى5 ملايين.
2. خفض معدل الأمية إلى (14%) بعدما كان (28%) ، أي بمقدار النصف من خلال:

أ. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الابتدائي من 74.8% إلى98 % .

ب. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم المتوسط من 20.5% إلى50% .

ت. زيادة معدل الالتحاق بالتعليم الثانوي من 23.4 % إلى40 %.

3. تقليص عدد المشمولين بنظام البطاقة الشهرية للذين هم تحت خط الفقر في العام2014

4. تقليل التفاوت بين الجنسين بزيادة نسبة المساهمة في النشاط الاقتصادي من 12.8% إلى 19.2%من خلال عدد من الاجراءات الخاصة بذلك.

5. خفض معدلات البطالة بحلول عام 2015 لمستويات مستهدفة.

وعلى الرغم من ان الاستراتيجية اعلاه قد نجحت نوعا ما في تحقيق جزء من اهدافها الا ان الاحداث التي تلت سقوط الموصل في حزيران 2014 وهبوط اسعار النفط قد ازال كل الاثار الايجابية التي قد تكون الاستراتيجية قد حققتها حيث تشير البيانات الصحفية لوزارة التخطيط ان نسبة الفقر قد وصلت في بداية العام 2016 الى اكثر من 30% بسبب حالات التهجير وتزايد اعداد النازحين.

المبحث الثالث: واقع الفقر في محافظة المثنى

أولاً: واقع الفقر البشري في المحافظة

تركت الأزمات التي مر بها العراق أثار بنيوية على مجمل الأوضاع من بطالة وفقر ولعل أبرزها تفاقم مستويات الفقر إذ لا يزال أغلب سكان محافظات الجنوبية للعراق وفي مقدمتها محافظة المثنى يعيشون في ظروف الحرمان والفقر في كافة الجوانب الاقتصادية.

وللوقوف على الحقيقة الاقتصادية المختلفة من خلال معرفة التباين المكاني لدليل الفقر البشري حين تبين ان دليل الفقر البشري في محافظة المثنى يزداد على متوسط الدليل الوطني إذ يبلغ حوالي (30%) هذا مما يعني أن محافظة المثنى من أسوء المحافظات في دليل الفقر البشري(20) . كما تبين أبعاد مشكلة الفقر في المحافظة أن نسبة الفقر بين سكان المحافظة بلغت حوالي (49,1%) أي أن (317) ألف من سكان المحافظة يعيشون تحت خط الفقر(21) .

أما فيما يخص نسبة فجوة الفقر وتوزيعها على مناطق محافظة المثنى ظهرت بصورة مختلفة، إذ بلغت نسبة فجوة بين سكان المحافظة حوالي (14%) وتعتبر نسبة مرتفعة بالمقارنة مع نسبة فجوة الفقر لعموم العراق والبالغة (5%) لعام 2007، لكن هذه الفجوة انخفضت بشكل تدريجي في المحافظة حتى بلغت أدنى مستوياتها لعام 2011 ونسبة تقدر (5,7%) وهي نسبة قريبة من المعدل الوطني (22) .

جدول رقم(2): الفقر في العراق حسب الريف ومركز المحافظة المثنى وبقية حضرها لعام(2007)

الوحدة الإدارية	نسبة الفقر	فجوة الفقر	نسبة السكان الفقراء	متوسط أنفاق الفرد الشهري للفقراء
مركز المدينة	18.6	2,5	0,6	66
ريف المحافظة	74,7	23,9	3,5	52
حضر المحافظة	30,1	5,8	0,5	62

المصدر: جمهورية العراق،اللجنة الفنية الدائمة لسياسة الحد من الفقر،والبنك الدولي لمواجهة الفقر في العراق،ج1،النتائج الرئيسية ،2010،ص18.

وتبرز ظاهرة أخرى للفقر في محافظة المثنى تتمثل بالفرق الكبير بين الريف والحضر، فيشير الجدول (2) أن المناطق الأكثر فقرا في المحافظة هي المناطق الريفية على العكس من المناطق الحضرية، إذ لاحظ أن مؤشر فجوة الفقر قد بلغ (%23,9) في المناطق الريفية مقارنة مع (%5,8) فقط في المناطق الحضرية، بالرغم ارتفاع نسبة السكان الحضر فان نسبة الفقراء فيها (%30,1) وتأتي بذلك اقل من المناطق الريفية التي بلغت نسبة الفقر فيها حوالي (%74,7) ويعود ذلك الى انتشار المؤسسات الاقتصادية في مركز المحافظة مما تستوعب اكبر قدر ممكن من الأيدي العاملة حيث توفر الوظيفة.

كما أظهرت نتائج مسح الدخل للأعوام (2007-2011) بوجود مشكلة في تفاوت توزيع الدخل للمحافظة، آذ يتلقى أفقر (%20) من الأسر في المحافظة ما نسبته (%9,2) من إجمالي دخل الأسر لمحافظة المثنى، في حين يتلقى أغنى (%20) ما نسبته (%35,7) من أجمالي دخل الأسر لعام 2007 الى أن هذه الظاهرة قد تفاقمت وازدادت الفجوة اتساعا بين الفقراء والأغنياء في المحافظة لعام 2011 إذ بلغت نسبة الفقر (%20) من الأسر لتلقيهم الدخل حوالي (%9) في حين يتلقى أغنى (%20) ولنفس العام ما نسبته(%38,8) من أجمالي الدخل للأسر في المحافظة أو ستة أضعاف ما تتلقاه الأسر الفقيرة (23) .

مما تقدم من مؤشرات تعطينا تفسير بعدم وجود مساواة في توزيع الدخل بين أفراد المجتمع لمحافظة المثنى وذلك نتيجة الحرمان الذي تعاني منه في كافة المستويات والمجالات بالرغم من توفر الإمكانات الاقتصادية والبشرية المتاحة التي أذا ما استغلت بالصورة الصحيحة سوف ينعكس ايجابيا على واقع المعيشي لمجتمع المحافظة.

ثانيا: مؤشرات الحرمان ومستويات المعيشة في محافظة المثنى

يعتبر مؤشر الحرمان في مستويات المعيشة ذات أهمية كبيرة في معرفة الحرمان المكاني في منطقة أو بلد معين ولميادين مختلفة كميدان التعليم والصحة والبنى التحتية والسكن أو الوضع الاقتصادي، أي معرفة دليل الحاجات الأساسية غير المشبعة. فتعد المنطقة الجنوبية في العراق من أكثر المناطق حرمانا، وهذا أمر طبيعي نتيجة للظروف التي عاشتها المنطقة والتي تأثرت بها اغلب المحافظات الجنوبية وبشكل كبير من أثار الحروب التي خاضها النظام المباد، فضلا عن سياسات التمييز الطائفي والتهميش المقصود في كل مراحل خطط التنمية الاقتصادية التي نفذتها الحكومات المتعاقبة منذ 1964 حتى 2003/4/9.

وفي ظل ذلك تعد محافظة المثنى من أكثر المحافظات العراقية وأشدها فقرا وحرمانا، وذلك وفقا لتحليل مستويات المعيشة العام في العراق إذ تقع المحافظة في المرتبة (17)من بين المحافظات الأكثر حرمانا إذ تبلغ درجة الحرمان فيها حسب الدليل العام لمستوى المعيشة في المحافظة هو (%44,3) موزعة للمناطق الحضرية بنسبة (%18,9) أما المناطق الريفية فقد بلغت نسبتها (%81,1) لذا فهي تزيد عن قيمة الدليل العام لمحافظة المثنى عن المعدل الوطني ب (%17,6) نقطة مئوية وكما في الجدول (3) والذي يبين فيه نسبة المحرومين وعدد المحرومين في محافظة المثنى بالمقارنة بالمستوى الوطني.

جدول رقم(3):عدد ونسبة المحرومين في محافظة المثنى بالمقارنة مع المستوى الوطني

الميادين	التعليم	الصحة	البنى التحتية	المسكن	وضع الأسرة الاقتصادي	دليل مستوى المعيشة
ترتيب المحافظة تبعا لنسبة الحرمان من الحاجات بين المحافظات	16	7	11	15	18	17
عدد الأفراد المحرومين من الحاجات	328	192	458	286	376	323

الأساسية (ألف)						
نسبة الأفراد المحرومين من الحاجات من أجمالي المحرومين في العراق	%3,8	%2,1	%2,8	%3	%3,6	%3,6
نسبة الأفراد المحرومين ضمن المحافظة	%50,5	%29,6	%70,4	%42,3	%60	
نسبة الحرمان من الحاجات الأساسية حسب (%الأسر)	%46,3	%26,1	%63,4	%39,1	%53	%44,3
المعدل الوطني	%27,9	%26,8	%52,8	%28,7	%32,1	%27,9
الفارق بين نسبة الحرمان من الحاجات الأساسية عن المعدل الوطني (%) للأسر	%18,4	%00,7	%10,6	%10,4	%20,9	%17,6

المصدر: من أعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات خارطة الحرمان ومستويات المعيشة في العراق 2011،الجزء الأول ،صفحات مختلفة ،وزارة التخطيط والتفاوت الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات

كما بين الجدول أعلاه نسبة الحرمان المكاني في المثنى والميادين المختلفة(التعليم، الصحة، البنى التحتية، السكن، الوضع الاقتصادي)، ففي مجال التعليم تحتل محافظة المثنى المرتبة(16)، وذلك من المحافظات الأكثر حرمانا في هذا المجال وذلك بعدد من الأفراد يقدر عددهم حوالي (328) ألف وبنسبة مقدارها (50,5%) من مجموع سكان المحافظة مما جعلها تشكل نسبة حرمان لميدان التعليم تقدر (46,3%) وهي نسبة تفوق المعدل الوطني (18,4%) نقطة مئوية، أما في ميدان الصحة فقد بلغت نسبة الحرمان في محافظة المثنى (26,1%) وبفارق (0,7%) نقطة مئوية عن المعدل الوطني والبالغ (26,8%) لتحتل المحافظة المرتبة السابعة في الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان في دليل الصحة وقدر عدد الأفراد المحرومين في المحافظة من الخدمات الصحية الأساسية وحسب حجم السكان حوالي (192) ألف نسمة وهو ما يقابل (29,6%) من حجم سكان المحافظة، وهذا ما يدل الى انخفاض نسبة الحرمان لميدان الصحة في المحافظة بشكل متباين عن مثيلتها على المستوى الوطني.

أما في مجال البنى التحتية يبين الجدول (3) أن عدد الأفراد المحرومين في محافظة المثنى (458) ألف فرد، إذ تشكلت نسبة المحرومية (63,4%) من أجمالي عدد الأسر في المحافظة، لتحتل بها المحافظة المرتبة (11) من بين أعلى المحافظات حرمانا (ترتيباً تصاعدياً)، في حين كان المعدل الوطني لنسبة الأسر المحرومة هو (52,8%) أي أن نسبة المحافظة تجاوزت المعدل الوطني ب(10,6%) نقطة مئوية، لذا فان هذه النتائج تعبر عن درجة عالية من الحرمان في المحافظة وذلك عندئذ الأخذ بنظر الاعتبار بحجم سكان المحافظة الصغيرة نسبيا قياسا بالعديد من المحافظات الأخرى في ميدان البنى التحتية.

أما في مجال ميدان السكن على مستوى المحافظة فان نسبة الحرمان في المحافظة بلغت (39,1%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني، تفوقه ب(10,4%) نقطة مئوية وان هذه النتائج تشير الى عمق مشكلة الإسكان في المحافظة، والتي يضاف أليها عدد الأفراد المحرومين من حاجة السكن والبالغ عددهم (286) ألف فرد في المحافظة.

وفيما يخص الوضع الاقتصادي للأسر في المحافظة فتشير بيانات الجدول (3) الى احتلال محافظة المثنى المرتبة (18) في الترتيب التصاعدي لنسب الحرمان على مستوى المحافظات وهي في المرتبة الأولى أكثر حرمانا، إذ بلغت نسبة الحرمان فيها (53%) وهي النسبة التي تفوق المعدل الوطني ب(20,9%) نقطة مئوية وهي النسبة الأكبر بالمقارنة مع المحافظات العراقية، وعند التعبير عن مؤشرات الحرمان بدلالة العدد الفعلي للسكان في المحافظة ونسبة الأفراد المحرومين من هذا العدد

نجد أن عدد الأفراد المحرومين في محافظة المثنى هو (376) ألف فرد والتي بلغت نسبتهم (60%) من سكان المحافظة المحرومين مما جعلها تكون نسبة مقدارها (3,6%) هي صحة المحافظة من أجمالي المحرومين في العراق.

ثالثا: دور شبكات الحماية الاجتماعية في مجتمع محافظة المثنى

تعتبر الرعاية الاجتماعية واحدة من المهام الأساسية لأي حكومة في عالمنا المعاصر، وهي تعبر عن اهتمام المجتمع بتوفير التدابير و الإمكانات اللازمة لتحسين مستوى معيشة المواطن في المجتمع وتلبية الحاجات المتعددة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية او نفسية، وأصبحت بذلك الدولة هي دولة الرعاية لتحقيق الرفاهية وان توفير الرعاية الاجتماعية أصبح بمثابة نظام اجتماعي يتحقق من خلاله توفير الضبط فضلا عن تحقيق الأهداف التقليدية التي يصطلح على تسميتها بإشباع الحاجات الإنسانية لذا فقد تم تصميم نظام شبكة الحماية الاجتماعية من اجل تقليل الفقر وتخفيف من التأثير الاجتماعي للاصطلاحات الاقتصادية التي سوف تحدث في العراق، فان الهدف من هذا النظام هو دعم العوائل ذات الدخل الواطئ أو معدومة الدخل والتقليل من النبذ الاجتماعي والتشجيع على العمل والتوظيف (24). وعلى هذا الأساس تسعى التنمية المستدامة الى تقليل شبكات الضمان الاجتماعي من خلال نسج شبكة اجتماعية للمتضررين من تقلبات السوق واستهداف الطبقات الفقيرة وخاصة في الأرياف.

وان نظام الحماية الاجتماعية في العراق لابد أن ينطلق من القاعدة الفكرية المرتكزة على حقوق الإنسان لتعزيز البعد الإنساني للنظام وتحقيق الاستقرار الاجتماعي والتوزيع العادل لثمار التنمية وان يكون الإنسان هو المستهدف من كل عملية تنمية سعيا للارتقاء بمستوى رفاهيته، فقد تم تخصيص ميزانية لشبكة الحماية حوالي (994) مليون دينار عراقي خلال سنة 2005 لتغطية (170) ألف مستحق على مستوى العراق وبمعدل (50) ألف دينار للأسرة المكونة من فرد واحد و(120) ألف دينار للأسرة المكونة لأكثر من (6) أشخاص لقد ازدادت الميزانية المخصصة للشبكة في العراق لعام 2007 مع ارتفاع سقف الإعانة الى (650) ألف دينار للأسرة المكونة من فرد واحد (150) ألف دينار للأسرة المكونة لأكثر من (6) أشخاص (25).وكما موضح في الجدول (4).

أما في محافظة المثنى تم تخصيص مبلغ قدره (11) مليار دينار لعام (2012) يوزع على المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية والتي من أعمالها انتشال الأسر التي تعيش تحت خط الفقر، الى حال أفضل نوعياً، لما يتوفر من سيولة مالية تكون بمثابة أعانة لمواجهة الحياة الصعبة في ظل التضخم الحاصل في أسعار السلع في الأسواق لذا فان الشبكة تعمل على رفع العوائل الى مستوى أعلى من خط الفقر.

جدول رقم(4): سقف الدخل للإعانات الاجتماعية في العراق الوحدة:((ألف دينار))

عدد أفراد الأسرة	1	2	3	4	5	6 فأكثر
مبلغ الإعانة شهريا منذ بداية التطبيق	50	70	90	100	110	120
مبلغ الإعانة شهريا بعد عام 2006	650	90	115	125	140	150

المصدر: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ،دائرة الرعاية الاجتماعية في محافظة المثنى ،إلية وضوابط الشمول بإعانة شبكة الحماية الاجتماعية، 2012.

وقد بلغ عدد المشمولين بشبكة الحماية الاجتماعية في محافظة المثنى لعام 2008 حوالي (17767) ألف نسمة وبنسبة تقدر(2,5%) من أجمالي سكان المحافظة. الى أن نسبة المشمولين بإعانات الشبكة الاجتماعية في المحافظة انخفضت لعام 2011 بنسبة (1,7%) وبعدد من المشمولين بقدر (12348) ألف نسمة (26) .

يبدو أن شبكة الحماية الاجتماعية لا تواكب الزيادة السكانية من خلال انخفاض النسبة في محافظة المثنى (2,8%) لعام 2008 الى (1,7%) لعام 2011 ألا أن مع ذلك فان شبكة الحماية الاجتماعية لم تصمم لأجل استهداف أوضاع الفقر والحرمان على نحو كفوء لأنها ما تزال عرضة لتجاوز كثير من غير المحتاجين للإعانة عليها، فضلا عن أن الشبكة تعاني من ضعف التمويل وأنها ليست مرنة بما فيه الكفاية لتستوعب معايير الحرمان والفقر.

المبحث الرابع: آليات معالجة الفقر في المثنى

أصبح التخفيف من مظاهر الفقر أو الحد منها أولوية في السياسة الإنمائية ولو من الناحية النظرية على الأقل، فطرحت العديد من الاستراتيجيات والبرامج الحكومية للحد من هذه الظاهرة بعد عام 2003 ،لكن وعلى ما يبدو لم تطبق بالشكل الذي تطمح أليه الجهات المعنية، لذا فأن برامج تخفيف حدة الفقر في أي سياسة نمو تتخذ من الأنصاف أساساً لها على رأس الأولويات لأي سياسة عامة لإعادة التوزيع.

وفي الحقيقة أن مشاكل الفقر لسكان محافظة المثنى هي عديدة ومتشابكة تبدأ بانخفاض مستوى المعيشة والدخل وتدني مستويات الصحة والتعليم وتفشي ظاهرة البطالة ونقص في الخدمات البنيوية... وغيرها كثير وان هذه العوامل جعلت نصف سكان المحافظة يعيشون تحت خط الفقر، وللوقوف بجدية أمام هذه الظاهرة في المحافظة تتطلب جهود وتعاون من قبل السلطة المركزية والمحلية وذلك من خلال وضع آليات ومعالجات تحد من الفقر.

وان أهم هذه الاستراتيجيات هي على النحو الأتي :

1. وضع آليات لمعالجة البطالة

تشير اغلب بيانات المسح الاجتماعي والاقتصادي للسكان بأن هنالك علاقة وارتباط بين الفقر والبطالة، حيث أوضحت المسوحات بأن نسبة سكان محافظة المثنى الذين يعيشون تحت خط الفقر حوالي(49%) وتركزت في الريف بدرجة اكبر من الحضر حوالي (35%) و(14%) على التوالي (27).

وهذا مما يرجح ارتباط الفقر بانخفاض عائد العمل للعاملين وجعل محافظة المثنى تكون في مراتب متقدمة للبطالة جاءت في المرتبة الثانية بعد محافظة ذي قار بنسبة (89 ، 24%) توزعت في المناطق الريفية بنسبة (28,41%) والمناطق الحضرية حوالي(20,35%) (20).

ويتضح مما تقدم أن النمو المستمر في أعداد السكان لمحافظة المثنى يؤدي الى ضخ أعداد كبيرة من الأيدي العاملة الماهرة أو غير الماهرة في ظل قدرة السوق المتدنية على استيعابهم، لذا فهي تمثل إشكالية يجب مواجهتها غبر سياسيات تستهدف أحداث توازن بين احتياجات سوق العمل والموارد المتاحة وكيفية استخدامها.

كما أن عدم قدرة سوق العمل على توفير المزيد من الفرص لأصحاب المؤهلات العالية ومن ثم عملهم في أعمال متواضعة يعني هدر واستنزاف للموارد، ومن هنا يتضح أن السياسات والتشريعات القانونية والتعليمات الإدارية والإجراءات الروتينية في بعض معامل الدولة لا تزال تقيد حرية الاستثمار وعملية التحول الى اقتصاد السوق في البلد، لذا يتطلب الامر اعادة النظر في تلك التشريعات وتكييفها وفقا لبيئة العمل في المحافظة والاهتمام بالمشاريع الاستراتيجية المهمة الصناعية والزراعية التي تساهم في استقطاب عدد كبير من العاطلين وتحجيم البطالة من خلال توفير فرص عمل جديدة لمواجهة أعداد القوى العاملة التي تتزايد باستمرار والتي في حال توفرها يمكن أن تخفف من حدة الفقر في المحافظة.

2.تحسين التعليم والمستوى الصحي في المحافظة

تشيرالبيانات الخاصة في مجالات التعليم والصحة الى تحسن كبير في نسبة الأنفاق العام على التعليم من أجمالي الأنفاق الحكومي بعد عام 2003 ألا أن هذان القطاعان ما يزالان دون المستويات التي يطمح للحصول عليه من قبل المواطنين سواء أكان على مستوى العراق عامة ومحافظة المثنى خاصة.

حيث تشير بعض البيانات الخاصة بالتعليم في محافظة المثنى أن معظم الزيادة في الأنفاق اتجهت للوفاء باحتياجات الموازنة الجارية أي (الأجور والرواتب) وهذا ما شكل قصور في النظام التعليمي إذ أن حوالي (37%) من سكان المحافظة لم يكن مطلعا بالتعليم وهي نسبة كبيرة مقارنة مع المعدل العام للعراق والتي بلغت (22%) (28) .

أن هذا الأمر يكشف ضعف الوعي بأهمية التعليم في المحافظة وعجز النظام التعليمي عن توفير المدارس الكافية ومستلزماتها في كافة أنحاء المحافظة وخصوصا في المناطق النائية وذلك لاستيعاب اكبر عدد ممكن من الطلب لكلا الجنسين.

إما فيما يخص الجانب الصحي في المحافظة هو الأخر يعاني من انخفاض مستويات الأنفاق الحكومي وخصوصاً للفترة الأخيرة في ظل الأزمة الاقتصادية التي يعيشها العراق وسياسة التقشف والضرائب التي تفرضها الدولة في كافة القطاعات ومنها القطاع الصحي وهذا مما انعكس سلبا على طبقة أو شريحة كبيرة من مجتمع المحافظة الذين يعيشون تحت خط الفقر.

لذا لابد من وضع سياسات تهدف للحد من المشكلات الصحية وتقليل أثرها السلبي على الفقراء وتحسين المستوى الصحي والرعاية والخدمات المقدمة لهم مع التأكيد على الصحة الوقائية الى جانب الخدمات الصحية العلاجية.

مما لاشك فيه من ما تقدم أن تحسين الوضع الصحي يبدأ من الناس أنفسهم وهذا يتطلب زيادة وعي الأفراد عموما والفقراء خصوصا لما تتصف فيه هذه الفئة من انخفاض المستوى التعليمي وبالتالي انخفاض قدرتهم على أدراك عوامل الخطورة للأمراض الانتقالية وغير الانتقالية لذا يتطلب تكثيف برامج التثقيف الصحي للوقاية من الأمراض بالإضافة الى المخاطر التي تحصل نتيجة العادات السلبية.

3.أيجاد بيئة سكن أفضل للفقراء

تعتبر هذه النقطة ذات أهمية في استراتيجية تخفيف الفقر التي أصدرتها الدولة العراقية لأنها تشمل شريحة كبيرة من المجتمع العراقي وفي كافة محافظات العراق ومنها محافظة المثنى، إذ تعاني من مشاكل عديدة في هذا الجانب في ظل ارتفاع معدلات النمو السكاني للسنوات الأخيرة والذي انعكس بدوره لانخفاض نصيب الفرد من الموارد الاقتصادية، وذلك مع عدم وجود سياسة اقتصادية تسعى الى زيادة هذه الموارد، أو رفع من إنتاجيتها بما يفوق أو يوازي معدل النمو السكاني، لهذا فأن زيادة الفقر تؤدي الى تدهور البيئة والضغط على استخدامها.

ويعاني الفقراء في محافظة المثنى من مشكلات البيئة التي يعيشون فيها من تدني نوعية المسكن والاكتظاظ والتلوث وعدم ملائمة البنى التحتية حيث تعكس السكن والحرمان الذي يعانيه الفقراء فيها.

حيث بلغت نسبة حرمان المحافظة من السكن(39,1%) وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمعدل الوطني، إذ تفوقه ب(10,4%) نقطة وان هذه النتائج تعبر عن عمق مشكلة السكن في المحافظة.

وفي ضوء ما تقدم على الدولة والحكومات المحلية أن تساهم بتوفير خدمات البنى التحتية اللازمة لإقامة مشاريع الإسكان واطئ التكلفة، كما يمكن تفعيل الشراكة مع القطاع الخاص وصندوق الإسكان الوطني لتوفير مصدر سهل وسريع لقروض السكن القصيرة ومتوسطة الأجل، يمكن استفادة الفقراء منها، وهذا ما يتطلب جهود وتنسيق ما بين الحكومة

المحلية والاتحادية لأجل وضع الخطط والاستراتيجيات المستدامة في سبيل النهوض بقطاع الإسكان والتي تخص فئة كبيرة من المحافظة.

4- تفعيل نظام الحماية الاجتماعية للفقراء

أن نظام الحماية الاجتماعية الذي وضعته الحكومة العراقية بعد عام 2003 يلاحظ عليه بأنه نظام لا يغطي كافة الفقراء والمحرومين، إذ أظهرت البيانات أن سكان ريف محافظة المثنى يعانون من سوء الأحوال المعيشية وكثرة الفقر فيما بينهم وذلك في ظل تنامي النمو السكاني وازدياد نسبة الفقر وفجوته فضلا عن ضعف التمويل الحكومي للشبكة وتجاوز كثير من غير المحتاجين للإعانة عليها. كل هذه الأمور جعل شبكة الحماية الاجتماعية غير فعالة في التقليل من نسبة الفقر في المحافظة.

ولأخذ نظام الحماية الاجتماعية دوره في استهداف الفقراء لابد من أتباع سياسة حماية تترصد كظهرين مهمين هما: نسبة الفقر وفجوته للمحافظة، ووضع استراتيجية لتشمل اكبر عدد من الفقراء بشبكة الحماية الاجتماعية، بالإضافة الى تصحيح نظام الاستهداف والذي يتطلب الفصل بين المشمولين بإعانات الرعاية الاجتماعية الدائمة (كالأرامل والمعوقين) وبين من يستحق الإعانة بصفة مؤقتة.

الاستنتاجات

1- انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي في العراق انعكس بصورة سلبية على بقية المحافظات ومنها محافظة المثنى بتحقيق الأهداف الخاصة للفقراء(كالخدمات والصحة والتعليم والسكن والتغذية).

2- بالرغم من أهمية مؤشر عدد السكان الذي تتبعه الدولة في توزيع التخصيصات الاستثمارية ألا أن هذا المؤشر لا يأخذ بعين الاعتبار واقع ونسبة الفقر في المحافظات، مما يجعل من المحافظة فقيرة وبحجم سكاني منخفض هي الأقل من حيث التخصصات الاستثمارية هذا ما يعكس حالة عدم العدالة في توزيع الأنفاق الحكومي في كافة المجالات التي تستهدف الفقراء.

3- بالرغم من امتلاك محافظة المثنى موارد اقتصادية ألا أنها غير مستغلة بشكل امثل، مما يعني ظاهرة الفقر سوف تستمر بسبب عدم مقدرة الحكومة المحلية على توفير فرص عمل للأيدي العاملة المتزايدة في سوق المحافظة.

4- يلاحظ أن مؤشر التعليم في محافظة المثنى الأعلى نسبة في الحرمان من بين المحافظات العراقية، حيث أن نصف الأسر في المحافظة تعاني الحرمان فيه، ويعود ذلك الى قلة التخصصات المالية وعدم وجود رؤيا وخطط استراتيجية تستهدف الفقراء في المناطق الريفية والنائية للمحافظة.

5- أما ميدان الصحة في المحافظة يحتل مراتب متأخرة بالمقارنة مع المحافظات العراقية الأخرى الأكثر حرمانا وذلك بنسبة مقدارها(29,6%) من حجم السكان وهذا ما يدل على انخفاض المستوى الصحي والخدمات لفئة كبيرة من سكان المحافظة.

التوصيات:

1. العمل على تحقيق سياسة تمكين الفقراء، وهذا لا يمكن تحقيقه ألا بوجود إصلاح سياسي واقتصادي حقيقي، أي لا يعني ذلك مجرد عملية ديمقراطية شكلية، بل الأهم وجود مشاركة فعلية للمواطنين في اتخاذ قراراتهم و الأعراب عن تفضيلاتهم ، وهذا يبقى رهن قدرة الأفراد.

2. لابد من الحكومة الاتحادية اعتماد خارطة الحرمان معيارا أساسياً في توزيع تخصيصات الموازنة الاستثمارية على المحافظات.
3. وضع الخطط التنموية والنوعية والمكانية في محافظة المثنى وفق رؤيا إستراتيجية نسبة الى أكثر القطاعات حرمانا للمحافظة.
4. تعديل التباين الملحوظ بين الريف والحضر في محافظة المثنى، والتصدي لأوجه الغبن في توزيع الموارد البشرية والمالية الموجودة داخل القطاع الصحي والتعليمي والبنى التحتية مع استمرار وتعزيز الدور ألتمكيني في مجال تقديم الخدمات.
5. أعادة تخصيص الأنفاق العام على التعليم والصحة، ففي التعليم الاهتمام أكثر بتوفير التعليم من الناحية الكمية والجودة، أي لا يقتصر فقط على مدارس نخبوية على أبناء الأغنياء وهذا ما ينطبق نفس الكلام على القطاع الصحي.
6. تعميم برنامج تمكيني تتبناه الحكومة المحلية في المحافظة تستهدف فيه الفقراء في المجالات(السكن، الوعي البيئي والخدمات الاجتماعية).
7. زيادة الدعم المالي لشبكة الحماية الاجتماعية، والتحقق من أسماء الأشخاص المشمولين فيها وبصورة دورية وذلك كنوع من توفير الأمان للفقراء والمستحقين والتقليل من الهدر والفساد المالي والإداري في هذا المجال.
8. العمل على استغلال الإمكانات والموارد الاقتصادية للمحافظة وذلك من خلال قيام الحكومة المحلية بتقديم التسهيلات أمام القطاع الخاص وتنشيطه لدفعه بالمساهمة في النهوض بالواقع الاقتصادي في المحافظة في ظل انخفاض اسعار النفط وما نتج عنها من قلة التخصيصات المالية، و أذا ما استغلت سوف توفر فرص كبيرة للأيدي العاملة وبالتالي سوف ينعكس ايجابياً على البطالة والفقر.

المصادر:

1- البنك الدولي،(تقرير عن التنمية في العالم)، (القاهرة، مؤسسة الأهرام للطباعة والنشر،1990)ص41.
2- أبو شعير، خالد محمد، وآخرون(اقتصاديات التربية والتعليم رؤية معاصرة، الطبعة الأولى،2011) ص96.
3- حمدية شاكر لايدامي (الفقر متعدد الأبعاد والتنمية البشرية المستدامة في العراق) مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة بغداد، المجلد 20،العدد76،سنة 2014،ص322.
4- الأمم المتحدة ، الجمعية العامة ، مجلس حقوق الإنسان ، المحفل الدولي ، جنيف ، 2008 ، ص4 .
5- فارس جار الله نايف،(الخدمات العامة ودورها في تخفيف الفقر دراسة خاصة في العراق)،مجلة تنمية الرافدين، جامعة الموصل، العدد(113)،المجلد 35،سنة 2013،ص259.
6- سالم توفيق النجفي ، الفقر في البلدان العربية وآليات إنتاجه ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، القاهرة ، العدد 38، 2007 ، ص12
7- مهدي محسن العلاق، وآخرون(الفقر وعلاقته بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية في العراق) وزارة التخطيط العراقية، الجهاز المركزي للإحصاء،ص1.
8- فارس جار الله نايف المصدر السابق،ص259.
9- عبد الرزاق الفارس(الفقر وتوزيع الدخل في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية،ط1،بيروت2001،ص21.
10-عبد الرزاق الفارس ،المصدر السابق،ص26- ص27.
11- عمرو هشام وعبد الرحمن نجم(ظاهرة الفقر في العراق الواقع والمعالجات)، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية السنة التاسعة - العدد(28)،2011،ص61.

12-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات(تقرير خط الفقر وملامح الفقر في العراق ،آذار 2009،ص7.

13-عمرو هاشم وعبد الرحمن، المصدر السابق،ص62.

14-فارس جار الله نايف، المصدر السابق،ص26.

15-راجي محيل هليل الخفاجي ، قياس وتحليل ظاهرة الفقر وعلاقته بالتفاوت في توزيع الدخل في الاقتصاد العراقي للمدة1987- 2007، رسالة ماجستير ، كلية الادارة والاقتصاد الجامعة المستنصرية، 2009، ص 149

16- مهدي محسن العلاق ، نجلاء علي مراد ، قصي عبد الفتاح رؤوف على الموقع http://cosit.gov.iq/documents

17-حسن لطيف كاظم الزبيدي، الفقر في العراق، مقاربة من منظور التنمية البشرية، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد 38، 2007، ص103.

18- حسن طبرة، دور الفساد في تعميق مظاهر الفساد في العراق : الكلفة الاجتماعية للفساد، مجلة النزاهة والشفافية للبحوث والدراسات ، العدد السادس، بغداد ، 2013، ص ص 23- 24.

19- وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للإحصاء ،التقرير الوطني التحليلي للأهداف الإنمائية للألفية، 2010 ، ص ص 6-7.

20-وزارة التخطيط وبيت الحكمة،(التقرير الوطني لحال التنمية البشرية 2008)،بغداد،2009،ص45.

21-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للأبنية على مستوى المحافظات،ص2012،ص11.

22-المصدر نفسه، ص11-12.

23-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء ،نتائج مسح شبكة معرفة العراق،2011،جدول(7-4)،ص291.

24-ليلى كاظم عزيز أخرون، دور شبكة الحماية الاجتماعية في التخفيف من الفقر في العراق،(الأوراق الخلفية لدراسة إستراتيجية الفقر في العراق)،وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي العراقي، الجهاز المركزي للإحصاء،2008،ص14.

25-برنامج الأغذية العالمي، "تقرير الأمن الغذائي وظروف المعيشة والتحولات الأجتماعية في العراق"،2012،ص12

26-جمهورية العراق، وزارة التخطيط ،خطة التنمية الوطنية (2013-2017)،ص29.

27-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام (2012-2013)ص53.

28-وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ،الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام (2012-2013) مصدر سابق، ص256.